اثر النمو السكاني على بعض قطاع الخدمات في مدينة زليتن
دراسة تحليلية وصفية على مدينة زليتن من 1960 – 2010 م

أ. أبوبكر مفتاح أحمد التونسي

ملخص البحث:

نظراً لأهمية النمو السكاني وعلاقة بالعديد من المتغيرات فلقد حاول الباحث في هذا البحث أن يبيّن أثر النمو السكاني على بعض القطاعات الخدمية داخل مدينة زليتن ، وكان الهدف من هذا البحث معرفة معدلات النمو السكاني نحو الزيادة أو النقصان ، وكذلك محاولة التعرف على تأثير هذه التغيرات في معدلات النمو السكاني داخل المدينة على مستوى الخدمات المقدمة خلال الفترة الزمنية التي شملها البحث ، وانطلق البحث من فرضية مفادها أن للنمو السكاني تأثير على معدل الخدمات التي يحتاجها السكان داخل المدينة وذلك لمواكبة التغيرات الحاصلة في معدل النمو السكاني داخل المدينة ، واعتمد الباحث بصورة رئيسية على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاعتماد على البيانات الجاهزة من الهيئات والقطاعات الحكومية داخل البلدية من سجل مدني ، وقطاع التعليم وقطاع الصحة ، واعتمد البحث على بعض المصادر والمراجع ذات العلاقة بموضوع البحث كبعض البحوث والدراسات السابقة التي اجريت داخل المدينة وكذلك التقارير الصادرة كتقرير الجرد السنوي الخاصة بالبلدية أو (ما يعرف بالشعبية) إضافة إلى بعض من نتائج التعدادات السكانية والبيانات الخاصة بالسكان من مدينة زليتن .

ومن النتائج التي توصل إليها الباحث هنالك زيادة واضحة في عدد سكان المدينة خلال السنوات السابقة هذه الزيادة لم تواكبها تطورات واضحة في قطاعات الخدمات في المدينة نتيجة للعديد من العوامل التي منها الظروف الاقتصادية ، والسياسية التي مرت بها البلاد اضافة إلى الظروف التنظيمية والادارية ، كما كشف البحث عن بعض الضغوطات على القطاعات الخدمية داخل المدينة نتيجة لزيادة السكانية الأمر الذي يستوجب على هذه القطاعات مواكبة هذه الزيادة لتقديم خدمات أفضل لسكان ، كما بين البحث أن هنالك ضغوطات يتعرض لها قطاع الخدمات التعليمية بالمدينة نتيجة لزيادة عدد الطلاب مقارنة بنقص أو عدم موائمة عدد المدارس مقارنة بعدد السكان والطلاب بالمدينة ، وكشف البحث عن ضعف في قطاع الخدمات الصحية نتيجة للارتفاع الكبير في عدد السكان حيث لا يوجد في المدينة سوى 6 مستشفيات وما يقرب من 182 سرير و 4 غرف عمليات فقط بالمدينة قيد العمل وهذا ما يضع ضغوطات كبيرة على قطاع الخدمات الصحية بالمدينة.

يوصي الباحث العمل على استراتيجية مناسبة تتمشى مع الموقع الجغرافي والمكاني للمدينة وما يتلاءم مع مكونات المدينة ومواردها الطبيعية إضافة إلى ايجاد الحلول المناسبة لتوفير الخدمات والمرافق الخدمية للأعداد المتزايدة من السكان بحيث تتناسب مع كافة مكونات المجتمع.

Research Summary:

Given the importance of population growth and its relationship to many variables, the researcher tried in this research to show the impact of population growth on some service sectors within the city of Zliten, and the aim of this research was to know population growth rates towards increase or decrease, as well as trying to identify the impact of these changes The population growth rates within the city at the level of services provided during the time period covered by the research, and the research started from the hypothesis that population growth has an impact on the rate of services needed by the population within the city in order to keep pace with changes in the rate of population growth within the city, and the researcher mainly adopted On the descriptive analytical approach by relying on ready-made data from government agencies and sectors within the municipality from the civil registry, the education sector and the health sector, and the research relied on some sources and references related to the topic of research, such as some previous research and studies conducted within the city, as well as reports issued as the annual special inventory report In the municipality or (what is known as the popular) in addition to some of the results of the population censuses and data on the population of the city Zliten.

Among the findings of the researcher, there is a clear increase in the population of the city during the previous years. This increase was not accompanied by clear developments in the service sectors in the city as a result of many factors, including the economic and political conditions that the country experienced in addition to the organizational and administrative conditions, as the research revealed. About some pressures on the service sectors within the city as a result of the population increase, which requires these sectors to keep pace with this increase to provide better services to the residents . The number of schools compared to the number of residents and students in the city, and the research revealed a weakness in the health services sector as a result of the large increase in the population, as there are only 6 hospitals in the city and approximately 182 beds and only 4 operating rooms in the city are under work, and this puts pressures The health services sector in the city.

The researcher recommends working on an appropriate strategy in line with the geographical and spatial location of the city and what is compatible with the components of the city and its natural resources, in addition to finding appropriate solutions to provide services and service facilities for the increasing numbers of the population to suit all components of society

مقدمة :

يعتبر موضوع النمو السكاني محور اهتمام معظم الدراسات الاجتماعية والاقتصادية ولقد زاد هذا الاهتمام بزيادة انعكاس وزيادة دور النمو السكاني على العديد من المجالات المختلفة داخل المجتمعات وخاصة فيما يتعلق بمجال التخطيط داخل هذه المجتمعات ، ويعتبر النمو السكاني الرهيب الشغل الشاغل والمحور الذي تدور حوله العديد من الدراسات خاصة فيما يتعلق بمجال التخطيط فالمدينة ومواجهة هذا النمو السكاني السريع ومحالة مواكبة وتوفير الخدمات الأساسية ومواجهة المشكلات التي تعاني منها معظم القطاعات نتيجة للنمو السكاني السريع ومحاولة تخفيف العبء على هذه القطاعات من هنا جاء موضوع البحث أثر النمو السكاني على بعض القطاعات الخدمية داخل مدينة زليتن ومدى مواكبة ومسايرة هذه القطاعات للنمو السكاني داخل مدينة زليتن وتوفيرها للخدمات لسكان المدينة .

ويعتمد هذا البحث على النظرية الاجتماعية والسياسية التي تعتقد بأنه لا يمكن تفسير الظواهر السكانية بقانون طبيعي ثابت وإنما يعتقد أصحاب هذه النظرية بأن المشاكل التي تواجه المجتمعات ليس لسبب واحد فقط سواء أكان اقتصادياً أو طبيعياً وإنما يرجع للظروف الاجتماعية والثقافية والسياسية التي يمر بها المجتمع في فترة زمنية معينة ، لذلك فإن أصحاب هذه النظرية يرجعون النمو السكاني للظروف الاجتماعية التي يجد السكان أنفسهم فيها ، وبذلك فإن هذه النظرية تفترض أن نمو السكان يخضع للعديد من العوامل التي يمكن تحديدها وفقاً للبيئات الاجتماعية المختلفة ، وسيتم الاعتماد على أفكار العالم الأمريكي كنجزلي ديفيز الذي يعتبر من أبرز أصحاب النظرية الاجتماعية والذي أعطي اهتماماً كبيراً لمسألة نمو السكان حيث أكد على أن نقص الموارد الاقتصادية إضافة لعدم توفر فرص العمل لا تؤثر بشكل كبير على نمو المجتمع ويعتقد بأنه لابد من النظر إلى الموضوعات المهمة داخل المجتمع التي تسهم في التوازن الاجتماعي والذي بدوره يخضع للعديد من الضغوطات من داخل المجتمع أو من خارجه كذلك يعتقد ديفز إذا توازن المجتمع سواء نتيجة زيادة عدد السكان أو بسبب الإخلال بمتطلبات النظام الاجتماعي ، فيتجه السكان إلى محاولة التكيف مع هذه الظروف وذلك من خلال استجابات متنوعة كتأخير سن الزواج أو الاتجاه إلى الإجهاض أو محاولة تنظيم الأسرة وكذلك يؤكد ديفز على وجود قوي اجتماعية تعمل بشكل دائم على إعادة التوازن داخل المجتمع (عبدالجواد،26،2013 : 28) .

مشكلة البحث :

يهتم هذا البحث بمحاولة تحليل وتفسير أثر النمو السكاني علي بعض القطاعات الخدمية داخل مدينة زليتن والمتمثلة في خدمات التعليم والصحة والخدمات العامة داخل المدينة لما لها من أهمية بالغة خاصة فيما يتعلق بمستوي الخدمات التعلمية والصحية والتي تعبر من أهم مؤشرات التنمية البشرية ، فيما يتعلق بالتعليم فتؤكد المصادر التاريخية القريبة عربياً ومحلياً علي أن ارتفاع نسبة المية كانت سبباً رئيسياً في الإبقاء علي الأنظمة التقليدية المعادية للتطور ، فعلي سبيل المثال كانت السياسة المتخلفة في جمهورية اليمن الشعبية في الأربعينات من القرن العشرين قادرة علي أن تجعل الجهلاء من الآباء والأمهات لا يترددون في دعوة الحكام إلي قتل أبنائهم المستنيرين والمتعلمين الذين يتهمهم هذا الحاكم بالزندقة وبيع الإسلام للأجانب ولهذا انصب اهتمام الباحث علي دراسة وضع التعليم والخدمات التعليمية داخل البلدية وعلاقة الزيادة السكانية بمستوي هذه الخدمات المقدمة للسكان هذا من جانب ومن جانب الخدمات الصحية فيعتبر المستوي الصحي والخدمات الصحية من بين أهم المؤشرات التي تدل علي تقدم المجتمعات وتخلفها العديد من الدراسات تؤكد

علي تحسن الخدمات الصحية وزيادة معدلات الخدمات الصحية المقدمة للسكان ساهم بشكل كبير في الزيادة السكانية الواضحة علي مستوي العالم والمستوي المحلي خاصة فعملية القضاء علي العديد من الأمراض والأوبئة التي كانت تفتك بأرواح العديد من سكان المجتمع ساهم في معدلات الزيادة السكانية بشكل واضح منذ منتصف الخمسينيات وحتي الوقت المعاصر ومع التطور زادت الحاجة إلي تنوع وانتشار أكثر لهذه الخدمات لتواكب الزيادة السكانية الكبيرة داخل القطر وكذلك لتواكب التوزيع الجغرافي والكثافة السكانية فيما يتعلق بالمجتمع الليبي وداخل مدينة زليتن علي وجه التحديد ، ومن أجل ذلك حالو الباحث الوصول إلي اختبار الفرضية الرئيسية التي مفادها أن هناك أثر واضح لتغير معدلات النمو السكاني علي مستوي الخدمات التي تقدماها القطاعات الخدمية داخل مدينة زليتن وصعوبة موائمة هذه القطاعات للتغيرات السكانية داخل المدينة .

ولاختبار هذه الفرضية وظف الباحث النظرية الاجتماعية والسياسية وذلك لما لها من أهمية كبيرة في تفسير أثر النمو السكاني ومستوى الخدمات داخل مدينة زليتن وكذلك مدى ملائمة الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لسكان المدينة ، ويعتبر هذا البحث من البحوث الوصفية التحليلية الذي يعتمد على المنهج الوصفي وذلك لوصف الظاهرة محل الدراسة .

وسيعتمد الباحث على التحليل النسبي والوصفي وذلك من خلال الاعتماد على الجداول البسيطة والرسوم البيانية من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة من هذا البحث.

أهمية البحث:

يتضح أهمية البحث الحالي في محاولة التعرف على الاختلاف في معدلات النمو السكاني في مدينة زليتن وأثر هذا الاختلاف على الخدمات التي تقدمها بعض القطاعات داخل المدينة، خاصة وأن المدينة شهدت تغيرات سكانية ونمو سكاني سريع في عدد السكان وكذلك التطور الكبير في القطاعات الخدمية التي تحاول المدينة تقديمها للسكان ويمكن إيجاز أهمية البحث الحالي في الآتي :

1. اختلف معدلات النمو السكاني داخل المدينة الأمر الذي أثبتته العديد من الدراسات ومنها دراسة قام بها الباحث نفسه وأكدت على وجود اختلاف وتغير سكاني داخل المدينة خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1954 إلى 2006.
2. توضيح المشكلات الناتجة عن النمو السكاني في مدينة زليتن وخاصة مسألة الضغط والتزاحم على بعض القطاعات داخل المدينة .
3. إثراء المكتبة العلمية بمثل هذه البحوث وذلك لندرة مثل هذا النوع من البحوث في هذا المجال .

تساؤلات البحث :

أنطلق هذا البحث من تساؤل رئيسي مفاده : إلى أي مدي أثر النمو السكاني على بعض القطاعات الخدمية في مدينة زليتن؟

إضافة للتساؤلات الفرعية التالية :

1. ما مدى ملائمة مستوى الخدمات التي تقدمها القطاعات للسكان داخل مدينة زليتن ؟
2. ما هي الإجراءات التي تتخذها القطاعات لمواجهة التغيرات في النمو السكاني داخل المدينة ؟

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث لتحقيق الآتي :

1. محاولة التعرف على معدل النمو السكاني في مدينة زليتن .
2. الوقوف على مستوى الخدمات التي تقدمها بعض القطاعات الخدمية داخل المدينة ووضع الاقتراحات اللازمة التي تساعد هذه القطاعات على التطوير لمواكبة النمو السكاني في هذه المدينة .
3. معرفة أثر النمو السكاني على بعض الخدمات التي تقدمها القطاعات داخل مدينة زليتن ، والتعرف على مشكلات سوء التخطيط في توزيع الخدمات في مدينة زليتن .

مرجعية البحث النظرية (النظرية الاجتماعية والسياسية ، كنجزلي ديفز)

يؤكد أصحاب هذه النظرية والعديد من المهتمين بالمجال السكاني بأن المشاكل الي تواجهها أغلب المجتمعات وخاصة المجتمعات النامية هي ذات أسباب اقتصادية ولكن يعتقد البعض إنما هيا انعكاس للعديد من الظروف كثقافة المجتمع وظروفه الاجتماعية والسياسية والفترة الزمنية التي يعيشها المجتمع وبنية المجتمع ، لذلك فإن نمو المجتمع وظهور المشكلات داخل هذا المجتمع ليس بالضرورة رادع لأسباب اقتصادية ، وإنما ترجع للعديد من الأسباب التي قد تكون اجتماعية وثقافية وسياسية ، وبالتالي فإن أصحاب هذه النظرية يحاولون دراسة التغير الاجتماعي دراسة علمية وذلك بدراسة مختلف الجوانب الحيوية والاجتماعية والثقافية المترابطة التي تؤثر بشكل مباشر على السكان (الفايدي ،72، 1997).

كنجزلي ديفيز يعتبر من أكثر العلماء الذين رفضوا فكرة ترجيع التغيرات السكانية لعامل واحد سواء كان اقتصادياً أو ثقافياً أو طبيعياً ، ويعتقد ديفيز إلى أن المجتمع يميل بشكل كبير نحو التوازن الاجتماعي ، ولكن توازناً بين عدد السكان وتزايدهم وبين الموارد المتاحة حسب ما يري مالتس ،وإنما الذي يقصده ديفيز هنا التوازن بين عدد السكان ومتطلبات البناء الاجتماعي وبالتحديد الموارد التي يجب على المجتمع توفيرها لتحقيق الاهداف الدينية والتربوية والفنية والترفيهية والسياسية التي يسعي المجتمع لتحقيقها ، وبذلك فإن على المجتمع تحقيق التوازن بين متطلبات الأفراد من القطاعات الخدمية وتوفيرها في أيسر خدمة يساعد على تأقلم الأفراد وكذلك يساهم بشكل كبير في توازن المجتمع واستقراره الأمر ينطبق على مدينة زليتن التي ينبغي توفير الخدمات في معظم القطاعات لتواكب التغيرات السكانية الحاصلة فالمدينة لتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق الأهداف والغايات المنشودة داخل هذه المدينة ، وبأختلال هذا التوازن سواءً نتيجة زيادة في عدد سكان المدينة أو باختلال في متطلبات البناء لاجتماعي ، فإن السكان يتجهون نحو محاولة التكيف مع هذه الظروف وذلك من خلال استجابات متنوعة كتأخير سن الزواج أو من خلال اللجوء إلى تنظيم الأسرة وغيرها من الاستجابات التي تكون نتيجة لعدم توفير متطلبات وتوفير الخدمات لهؤلاء السكان (عبدالجواد،28، 2013)

يؤكد ديفيز على أنه لفهم التغيرات التي يتعرض لها المجتمع لابد من النظر إلى أن هذا المجتمع يميل دائماً نحو التوازن الاجتماعي، وأن هذا التوازن يتعرض دائماً للعديد من الضغوطات والمؤثرات التي قد تكون من ادخل المجتمع نفسه كقصور بعض مكونات البناء الاجتماعي عن تلبية حاجيات سكان هذا المجتمع أو من خارجه وتهدد توازنه وتهدم أحياناً هذا التوازن، وغالباً ما توجد قوى داخل هذا المجتمع تحاول إعادة التوازن داخله.

يري ديفيز أن السبب الحقيقي لهبوط معدلات المواليد هو إمكانية الاستفادة من الرفاهية المتزايدة وكذلك من الفرص المتاحة للحصول على الخدمات فبذلك تزداد تكاليف التنشئة الاجتماعية والتي غالباً ما تهدف إلى إعداد الطفل للاستفادة من هذه الفرص الجديدة، فالتغيرات التي تحصل في مستوى الرفاهية وكذلك

الإمكانيات المتاحة الجديدة التي أتيحت للأفراد تؤدي إلى ظهور العديد من الاستجابات كما ذكرنا سابقاً منها تأجيل الزواج ... الخ (جلبي،96،1984 : 98)

الدراسات السابقة:

1. دراسة عبداللطيف شومان أثر التغيرات الديموغرافية على التنمية الاقتصادية في ليبيا حيث هدفت هذه الدراسة الي تحديد العلاقة بين النمو السكاني والإنفاق في قطاعات النقل والمواصلات وقطاع الخدمات العامة وقطاعي التعليم والصحة لتحديد توافق بين النمو السكاني والنمو المتحقق في هذه القطاعات ، وقد توصلت هذه الدراسة للعديد من النتائج منها عدم وجود علاقة بين نمو السكان والنمو في معدل الإنفاق على قطاع الخدمات العامة وقطاعي التعليم والصحة كما كشفت الدراسة على انخفاض في نسبة القوى العاملة من مجموع السكان وانخفاض نسبة مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي مما شكل انخفاضاً في معدل النشاط الاقتصادي وزيادة نسبة الإعالة فالمجتمع ، كما كانت العلاقة بين النمو السكاني ونمو الانفاق على قطاع النقل والمواصلات علاقة سالبة خلال فترة الدراسة (المؤتمر الوطني حول السكان في ليبيا ، 2004 ، 26 : 54) .

2. دراسة عايد طاران أثر النمو السكاني على قطاع الخدامات في مدينة المفرق 2005 وهدفت هده الدراسة لتحليل وفهم واقع الخدمات والمرافق العامة في مدينة المفرق ووضع المقترحات التي تساعد على تطوير وتنمية هذه الخدمات مستقبلاً في ضوء معدلات النمو السكاني العالية ، وقد توصلت هذه الدراسة للعديد من النتائج منها أكدت الدراسة على ارتفاع مستوى الضغط على مرافق المدينة ومناطق الخدمات الأمر التي تطلب استمرار التطور والتوسع في تلك المرافق ، وأكدت الدراسة على ارتفاع معدلات النمو السكاني بشكل ملحوظ داخل المدينة خلال الفترة من بين (1961 ـ 2004) ، إضافة إلى أن هذه الدراسة قدمت صورة واضحة عن النمو السكاني في مدينة المفرق من خلال تتبع النمو السكاني للمدينة منذ عام 1952 الذي لم يتجاوز 6009نسمه ولغاية 2004 الذي تجاوز 48900نسمة ، وبهذا يكون عدد السكان داخل هذه المدينة قد تضاعف أكثر من ست مرات تقريباً خلال تلك الفترة(مجلة جامعة النجاح ،2014 ، المجلد30) .

3. دراسة محمد شقرون بعنوان النمو الديموغرافي ومستوي التعليم في الوطن العربي، وهدفت هذه الدراسة للتعرف علي علاقة معدلات الولادات في الأقطار العربية والمستوي التعليمي بهذه الأقطار، وقد قسمت هذه الدراسة الأقطار العربية إلي ثلاثة مجموعات :

المجموعة الأولى: المتقدمة في مجال التعليم وهذه الأقطار لا يزيد عدد سكانها عن 5مليون نسمة وهذه الدول تتميز بارتفاع نسبي في مجال التعليم وهي الأردن والكويت وليبيا والإمارات العربية المتحدة .

وأن نسبة الأمية في هذه الأقطار تقل عن 50% وتقل معدلات التمدرس في التعليم الأساسي بها يفوق 99%

المجموعة الثانية: الأقطار المتوسطة التقدم في مجال التعليم وتضم هذه المجموعة 7 دول متوسطة التقدم في ميدان التعليم بالمقارنة مع فئة المجموعة الأولي ، وتتوفر السبعة دول علي الشرطين الأساسين المتعلقين بمستوي التعليم وهمكا نسبة الأمية تقل عن 65% ومعدل المسجلين بالتعليم الأساسي لا يقل عن 80% ، وتضم هذه المجموعات الدول التالية مصر المغرب الجزائر عمان تونس سوريا العراق .

المجموعة الثالثة: الأقطار الضعيفة التقدم في مجال التعليم .

هناك ستة دول تم تصنيفها ضمن الأقطار الضعيفة التقدم في مجال التعليم نظراً لارتفاع نسبة الأمية فيها حيث تبلغ نسبة الأمية فيها إلي ما يقرب من 70% وكذلك انخفاض معدل التسجيل بالتعليم الأساسي عن 70% وتضم هذه المجموعة الأقطار التالية الصومال السودان اليمن الديمقراطية السعودية .

وتوصلت هذه الدراسة إلي النتائج الآتية :

ـ ترتفع معدلات التزايد السكاني في الأقطار المتقدمة في مجال التعليم عن معدلات الأقطار المتوسطة والضعيفة التقدم في مجال التعليم .

ـ لا يوجد دليل يسمح لنا بالقول بوجود اختلاف جوهري بين معدلات التزايد السكاني للمجموعة المتوسطة التقدم في مجال التعليم وللمجموعة الضعيفة التقدم في مجال التعليم .

ـ اتضحت من خلا الدراسة أن نسبة السكان في سن التمدرس تكون مرتفعة في الأقطار التي تكون فيها معدلات مرتفعة للمواليد وبزيادة سريعة لعدد السكان .

ـ كلما ارتفعت نسبة السكان في الفئة العمرية ما بين 5 و 14 سنة أكثر من 40% كبر الثقل علي باقي الفئات نتيجة ضخامة الحاجة في مجال التعليم .

الإجراءات المنهجية :

أولاً : منهج البحث :

المنهج هو الأسلوب أو الطريق الذي يسهل للباحث عملية أجراء دراسته عن طريق الأساليب والقواعد التي يوفرها المنهج للباحث من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة ، ولطبيعية الظاهرة موضوع الدراسة دور كبير جداً في اختيار المنهج المناسب لدراستها لذلك نظراً لطبيعية الظاهرة موضوع الدراسة وهو أثر النمو السكاني على بعض القطاعات الخدمية في مدينة زليتن يعدّ المنهج الوصفي من انسب المناهج لدراسة هذه الظاهرة وذلك من أجل وصف وتحليل واستخلاص المعلومات التي تفيد في فهم الظاهرة موضوع الدراسة .

ثانياً :مجالات البحث :

ـ **المجال البشري** : والذي يتمثل في وحدة التحليل والاهتمام وهم سكان مدينة زليتن بجميع مناطقها بحسب البيانات الموجودة في السجل المدني والقطاعات الخدمية المعنية بالبحث ز

ـ **المجال المكاني** : يتحدد المجال المكاني للبحث لمدينة زليتن وفق حدودها الإدارية والتي تقع ضمنها وحدة التحليل والاهتمام في هذا البحث .

ـ **المجال الزماني** : وهو المدة الزمنية التي استغرقها إجراء هذا البحث والتي كانت في فصل الربيع 2021 .2022م

ثالثاً : وسيلة جمع البيانات :

بعد تحديد مشكلة البحث وتحديد أهدافها وتساؤلاتها يستلزم علي الباحث اختيار الوسيلة المناسبة لجمع بياناته بإحدى الوسائل المتوفرة في العوم الاجتماعية والتي منها المقابلة والاستبيان والملاحظة والسجلات والوثائق ، وتحديد نوع الوسيلة المناسبة لجمع البيانات يرجع لطبيعية الظاهرة موضوع الدراسة ونتيجة لطبيعية الظاهرة السكانية فقد اعتمد الباحث في جمع بياناته والأرقام والإحصائيات المتعلقة بالظاهرة موضوع الدراسة من السجلات الرسمية لمكاتب السجل المدني في المدينة وكذلك من السجلات والوثائق المتعلقة بالقطاعات كالتعليم والصحة في المدينة .

رابعاً : الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث :

لا يمكن الاستغناء عن الإحصاء في عملية إجراء البحوث واستخلاص النتائج منها وذلك من أجل المقارنة والوصف والتحليل، وتعدد العمليات الإحصائية ضرورية لكي تقود الباحث للنتائج المرجوة ، من اجل ذلك أعتمد هذا البحث على الأساليب المناسبة للوصول للنتائج الجيدة فلقد تم الاعتماد على التحليل الوصفي

وذلك من خلال الاعتماد على الجداول البسيطة والرسوم البيانية وذلك لتوضيح العلاقة بين متغيرات البحث ومحاولة وصف وتفسير هذه العلاقة .

خامساً: مجتمع البحث:

مدينة زليتن من المدن الساحلية وهي تقع على الساحل الشمالي الغربي من ليبيا، وتبعد 40 كم إلى الشرق من مدينة الخمس، و60 كم إلى الغرب من مدينة مصراته، وتبعد 170كم إلى الشرق عن مدينة طرابلس، ومن حيث الموقع الفلكي للمدينة أو موقعها بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض، فإن مدينة زليتن تقع عند تلاقي دائرة عرض 10-34-32 شمالاً، وبخط طول 30-34-14 شرقاً، ومن حيث الحدود الجغرافية للمدينة فإن حدود المدينة الإدارية الآتية:

- شمالاً: البحر الأبيض المتوسط.
- جنوباً: قصبة جنزر. وادي وزى. أراضي مصراته وبني وليد.
- غرباً: وادي كعام. وادي ترغلات. أراضي الخمس ومسلاته وترهونه.
- شرقاً: رأس الأوبر. أبو جعران. أراضي مصراته. (القدار،2008، 2)

تبلغ المساحة الجغرافية الكُلية لمدينة زليتن ما يصلُ إلى 2743,25 كم^2، ويشكلُ السهل الساحلي للمدينةِ ما يقارب ربع مساحتها الجغرافيّة، أمّا التضاريس الجغرافية المتبقّية فهي موزعةٌ بين الهضاب، والسهول، ومجموعات من الأودية المنتشرة في معظمِ أراضي المدينة، والتي تتميزُ بانتشار الأراضي الزراعية فيها، والتي تحتوي على أشجارٍ تنتجُ العديد من الثمار سنويّاً، ومن أشهر أنواع هذه الأشجار: النخيل، والتين.

أمّا مناخ مدينة زليتن فهو خليطٌ بين المناخين الساحليّ، والصحراوي شبه الجاف؛ ذلك بسبب قربها من الساحل البحري المتوسط ، ولانتشار العديد من الأراضي الصحراوية في أرضها، والتي تؤثر على مستوياتِ درجات الحرارة العامة ، والتي تكون معتدلةً في المنطقةِ الساحليّة، وحارةً في المناطق الصحراوية في فصل الصيف، أما في الشتاء فتشهدُ المدينة هطولاً للأمطار في مختلف مناطقها، مع انخفاضٍ في درجات الحرارة، وبرودةٍ شديدةٍ في المناطق الصحراويّة.

ولقد اختلفت الآراء والروايات حول أصل كلمة زليتن، ولكن قد يكون الأقرب أن أصل الكلمة مشتق من الجد الأعلى للقبيلة (يصلتن) بن مصرا بن زاكيا بن ورسيك بن الديديت، ولكن وبمرور الزمن نسي السكان الكلمة وقد يعود السبب في ذلك إلى تقل نطقها على السكان، وتغير نطقها عند السكان بشكل آخر ومخفف "زليتن" لتتماشى مع اللغة العربية، غير أن الكلمة الجديدة بقيت تكتب "يزليتن أو يوزليتن" والذي يعتبر قريب من أصل الكلمة القديم، وخاصة في بعض المدونات التاريخية والوثائق المحلية المحررة في العصر العثماني، وفي وثائق آخري كتبت (ظلتين) حيث استبدلت الزاي في الكلمة بحرف الظاء، وهذا يتفق مع الرأي القائل بأن الاسم عربي وهو ماخود من (ظل التين) والذي قد يرجع إلى كثرة أشجار التين في المدينة وبمختلف أنواعها(الدراجي،2003، 20) ومع استمرار كتابة اسم المدينة في المراسلات والخطابات دون ثبوت في الاسم فأحيانا تكتب ظليتن وأحياناً آخري تكتب زليطن وآخري تكتب ظليظن ، فإن المجلس البلدي بالمدينة رأي في اجتماعه الذي عقد في نوفمبر عام 1959م، وبأخذ رأي العلماء على اسمها (زليتن) وذلك بعد رجوعهم للوثائق التاريخية وباطلاعهم علي محفوظات وحجج يرجع عهدا إلى عام 979 هـ ومنذ أن كان الشيخ والولي الصالح **(عبد السلام الأسمر)** على قيد الحياة، إلى جانب اطلاعهم على وثائق آخري أقرب عهداً وعند إطلاع المجلس البلدي على آراء علماء المنطقة فلقد تقرر أن يكون الاسم هو (زليتن)، ولقد أوصي بمطالبة جهات الاختصاص

بتعميم قرار تثبيت الاسم في المراكز الحكومية، ومنذ ذلك الوقت أصبح الاسم يكتب علي هذا النحو(القدار،2008،4).

السكان في مدينة زليتن :

ويتأثر النمو السكاني في العادة بعاملي الزيادة الطبيعية والهجرة، ولقد شهد معدل النمو السكاني في مدينة زليتن وبشكل عام اتجاها تصاعدياً خلال الفترة من 1954إلى 2006، والجدول التالي يوضح تطور النمو السكاني وحجم السكان في مدينة زليتن خلال فترات التعداد من 1954إلى 2006

سنة التعداد	عدد السكان	معدل النمو السكاني %*	مقدار الزيادة	نسبة الزيادة
1954	41066	-	-	-
1964	45556	1.03	4490	-
1973	57308	2.48	11752	9.17
1984	94333	4.86	37025	10.84
1995	137,047	3.66	42714	1.41
2006	168,783	2.06	31736	3.01

من أعداد الباحث استناداً علي : مصلحة الإحصاء والتعداد تعددات السنوات السابقة الخاصة بالمدينة .

. حساب معدل النمو السكاني من قبل الطالب بالاعتماد علي بيانات التعدادت السكانية والبيانات المتعلقة بالمدينة .

ومن خلال دراسة الجدول السابق والذي يوضح تطور النمو السكاني في مدينة زليتن يلاحظ الآتي :

ـ خلال الفترة 1954 والذي يعتبر أول تعداد في ليبيا بشكل عام بلغ عدد سكان مدينة زليتن41066 نسمة، وبالرغم من عدم التأكد من صحة وصدق البيانات والإحصائيات في هذا التعداد وذلك لعدم وجود درجة كافية من الثقة بين المواطنين والحكومة وعدم اطمئنان المواطنين للإجراءات الحكومية، الأمر الذي أدي إلى عدم الاستجابة من قبل المواطنين في إعطاء المعلومات والأرقام الصحيحة، مما أطر الموظفين على التقدير بدل العد الفعلي للسكان. وكانت البلاد في ذلك الوقت تعيش فقراً مدقعاً وتخلفاً شديداً، ونلاحظه في الوقت الحاضر في بعض الدول الأفريقية، حيت كانت تنخفض معدلات التنمية وينتشر الفقر والمرض والجهل، وكانت ليبيا بوجه عام تعتبر أبان الخمسينيات وبداية الستينيات (1951ـ1962) من أفقر البلدان في العالم حيت لا يتجاوز دخل الفرد 40 ديناراً سنوياً، وبلغ معدل الوفيات حوالي 4.2%.

ـ وفي التعداد الثاني الذي أجري في ليبيا في سنة 1964 بلغ عدد سكان المدينة 45556 نسمة، وبزيادة قدرها 4490 نسمة، وبذلك بلغ معدل النمو السكاني في المدينة خلال الفترة الواقعة من 1954 إلى 1964 ـ 1.03%، وهذه الزيادة قد تكون قليلة جداً، خاصة وأن ليبيا كانت في مرحلة بناء ولم يمضي علي نيلها الاستقلال إلا فترة بسيطة، ومخلفات الحروب لا تزال موجودة من دمار وتهجير السكان، وارتفاع معدل الوفيات في المدينة، كذلك سوء الظروف الاقتصادية والمعيشية للسكان في المدينة بشكل خاص وفي كافة أجزاء البلاد بشكل عام، وخاصة أن المدينة كانت تعتبر مدينة ريفية في تلك الفترة ومعظم سكانها يمتهنون الزراعة وتربية الحيوانات والتي كانت تعتمد علي الأمطار بشكل عام والتي كانت مستوياتها تذبذب من سنة إلى أخرى ، الأمر الذي أدي إلى

تدني المعيشي للسكان والذي ينعكس بدوره علي على السكان وعدم القدرة علي توفير الحاجات الأساسية للفرد من مأكل وملبس ومسكن...الخ، أضف إليه انتشار الأمراض والأوبئة في المدينة والتي منها الدرن والملاريا والبلهارسيا والجذام والتراكوما ، وسوء الوضع الصحي للسكان ، ولم تكن هناك مرافق صحية في المدينة سواء مستشفى واحد إضافة إلى ستة مستوصفات فقط داخل المدينة أربعة منها في المناطق المهولة بالسكان ، وفقاً للإحصائيات لم يكن هنالك إلا طبيب واحد فقط للسكان البالغ عددهم 45556 وكذلك سرير واحد لكل 100 شخص هذا الوضع الصحي السيئ أنعكس على معدل النمو السكاني في المدينة .(مارك مارشال ، بدون ذكر تاريخ ، 103)

ـ وبالنسبة للفترة التعدادية 1964 ـ 1973 فلقد بلغ عدد سكان المدينة حوالي 57308 نسمة ، وبزيادة قدرها 11752 نسمة ، وبنسبة 9.17%، وبلغ معدل نموهم 2.48%، وهذا الارتفاع في عدد السكان كان سمة في كافة أنحاء ليبيا، وقد يرجع هذا الارتفاع معدل النمو السكاني في البلاد إلى التحسن الذي حصل في المستويات الاقتصادية والاجتماعية والصحية خاصة بعد اكتشاف النفط في المنطقة، الأمر الذي ساعد الدولة علي تنفيذ العديد من خطط التنمية وارتفاع مستوى المعيشة لدي المواطن الليبي بشكل عام، وأقامت الدولة المشاريع التنمية التي تهدف بالدرجة الأولي النهوض بالمجتمع، وكذلك نشر الثقافة العامة الخاصة بالوعي الصحي مع إنشاء المستشفيات والمرافق الصحية في كافة مناطق ليبيا.

ـ وفي تعداد 1984 فلقد بلغ عدد سكان المدينة 94333 نسمة ، وبزيادة قدرها 37052 نسمة، وبنسبة 10.84%، وبلغ معدل النمو السكاني في ان المدينة ليس بها مشاكل صحية معقدة كانتشار الأوبئة التي لم تظهر منذ عشر سنوات ماضية ، ومن بين مشاريع التنمية في هذه المدينة إنشاء مستشفى في المدينة يسع 120 سريراً ، حيث أن المعدل العام لوزارة الصحة كان 5 أسرة لكل 1000 شخص ، فهذا المستشفى الجديد من المتوقع أن يخدم 24000 شخصاً على العموم ، وهو المستشفى الوحيد بين طرابلس وزليتن وترهونة (المخطط الشامل لمدينة زليتن1988) هذا الأمر ساعد في انخفاض معدل الوفيات نتيجة لتحسن للمستوى الصحي والقضاء على الأمراض والأوبئة التي كانت في السابق تأخذ أرواح العديد من السكان، هذا الانخفاض رافقه استقرار في معدل المواليد، إضافة إلى تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع دخول الدولة بشكل عام إلى مرحلة التصنيع، وإنشاء المصانع، مع زيادة الاهتمام بالبنية التحتية للمدينة من طرق وخدمات تعليمية وتسويقية وتجارية مع توفير المنتجات الوطنية في جميع القطاعات الزراعية والصناعية وغيرها، الأمر الذي ساعد علي جذب العديد من السكان من المناطق الريفية المجاورة صوب المدينة، مما ساهم في معدل الزيادة السكانية في المدينة.

ـ وخلال الفترة التعدادية من 1984 إلى 1995، فلقد بلغ عدد سكان المدينة حوالي 137,047 نسمة، وبزيادة قدرها 42717 نسمة، بنسبة 1.41%، ومعدل نمو سكاني بلغ 3.66%، وهذه الزيادة في عدد السكان متوقعة بالنظر إلى الخطط التنموية التي نفذت في البلاد، والتي استفادة وبدرجة كبيرة من عوائد النفط الذي ساهم في إنجاز العديد من الخطط التنمية، إلى جانب زيادة دخل الفرد، حيث كان دخل الفرد من الناتج القومي عام 1970 نحو(642) دينار، إلى (2314) دينار، في المتوسط العام عام 1984، وهذا الدخل قد يرتفع في حالة ما أضيف إليه نصيب الفرد من الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والضمانية والاجتماعية والأمنية وغيرها من المستويات التي تسهم في رفع مستوى معيشة الأفراد، والذي ينعكس بدوره على نموهم السكاني، والذي من الطبيعي أن يكون مرتفعاً في حالة توفر مستوي معيشي لائق للمواطن.

ـ وفي تعداد سنة 2006 فلقد بلغ عدد سكان المدينة 168,783 نسمة، وبزيادة قدرها 31736 نسمة، وبنسبة 3.01%، وبذلك بلغ معدل النمو في تلك الفترة 2.06%، وبذلك انخفض معدل النمو عما كان عليه في الفترة السابقة وقد يرجع هذا الانخفاض إلى وعي المواطنين أنفسهم اختياراً وليس كسياسة من الدولة الأمر الذي قد يعود أيضاً إلى التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي حصلت بوجه عام على مستوى البلاد من ارتفاع تكاليف المعيشة وانخفاض دخل الفرد من الناتج القومي مما أجبر السكان إلى تقليل في عدد الأطفال، أضف إليها انتشار وسائل تنظيم الأسرة وسهولة الحصول عليها، وكذلك ارتفاع المستوى التعليمي لمعظم السكان على السواء الذكور والإناث، ودخول المدينة مرحلة التحضر "حيث جاءت شعبية مصراته التي كانت تتبعها المدينة في المرتبة الثانية بعد منطقة طرابلس وبنسبة تخضر 92.5% في تعداد 2006" ولعل من أهم سمات التحضر تخفيض حجم الأسرة والتقليل من عدد الأطفال (التونسي ، 2014 ، 131 : 137) .

النمو السكاني والخدمات العلمية في مدينة زليتن :

هنالك علاقة وثيقة بين التعليم والنمو السكاني فكلاً منهما يوثر ويتأثر بالأخر ، وأثبتت العديد من الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بينهما فكلما أنتشر التعليم أنعكس ذلك على النمو السكاني وعدد السكان وعلى المؤشرات السكانية المختلفة .

وأكدت العديد من الدراسات المحلية علي أن التعليم في ليبيا بشكل عام وزليتن بشكل خاص مقتصراً علي حلقات الدروس التي يعقدها الشيوخ والعلماء في المساجد ، ثم ظهرت الزوايا والكتاتيب تنتشر في أنحاء البلاد عامة نتيجة للمشاركة الشعبية وارتفاع عدد منتسبيها ، وكانت في بداية الأمر مقتصرة علي تعليم اللغة العربية والقرآن الكريم وعلومه والأحاديث النبوية الشريفة ، إلي جانب علوم الفلك وكانت هناك برامج مخططة تهدف لتعليم لغة المستعمر علي حساب لغة البلد الأصلية(الصغير، 2012، 11-12) .

وفي مدينة زليتن علي وجه الخصوص حسب البيانات الموجودة في تقرير المتصرفية لسنة 1966م والمتعلقة بالمرافق التعليمية داخل المتصرفية كان في متصرفية زليتن في شهر يونيو سنة 1966 20 مدرسة ، منها 18 مدرسة إبتدائية و مدرستان ثانوية .وتقع 11 مدرسة المدار الذكورة ضمن المناطق المأهولة بالسكان لمتصرفية زليتن في حين تتوزع البقية لتخدم بشكل رئيسي سكان الأرياف والسكان شبه الرحل خارج هذه المناطق

والجدول التالي يبين عدد الطلال الذين يدرسون في المدارس الحكومية خلال المدة المذكورة سلفاً :

ابتدائي	من 6 إلي 11 سنة	ذكور	2433
		أناث	206
		المجموع	2639
ثانوي	من 12 إلي 17 سنة	ذكور	260
		أناث	
		المجموع	260

ويستثني من هذه الأعداد المذكورة في الجدول السابق الطلاب الراسبين الذين تزيد أعامرهم عن المعدل الطبيعي .

فيما يتعلق بأعداد المعلمين في المتصرفية خلال نفس الفترة بلغ مجموع المدرسين بالمتصرفية حوالي 92 مدراساً أي بمعدل مدرس واحد لكل 32 طالباً ، ويبلغ مجموع القاعات الدراسية 81 قاعه أي بمعدل قاعة واحدة لكل 36 طالباً (تقرير الجرد لمحافظة مصراته ، متصرفية زليتن ، 99-102) .

وتحسن الوضع التعليمي كثيراً بعد وصول واردات النفط وتحسن الوضع المعيشي داخل البلاد بصفة عامة والبلدية بشكل خاص فيما يتعلق بعدد المدارس فلغت بلغت حوالي 105 مدرسة منها 87 مدرسة ابتدائية 18 مدرسة ثانوية مقسمة علي العلوم الأساسية والعلوم الطبية والهندسية والتربية البدينة وإعداد المعلمين ، وفيما يتعلق بعدد الفصول الدراسية فبلغ عدد ببلدية زليتن خلال نفس الفترة إلي ما يقرب من 1187 فصلاً مقسمة علي المرحلتين السابقة الذكر ، فحوالي 1044 فصلا للتعليم الابتدائي (الأساسي) و143 فصلا للتعليم المتوسط مقسم علي التخصصات السابقة الذكر .

وعلي مستوي المعلمين والمدرسين في البلدية فتحسن بشكل واضح ليبلغ عددهم 1877معلماً ليبياً من الذكور والإناث علي التوالي 1211ذكور و 666إناث إلي جانب المعلمين العرب البالغ عددهم خلال نفس الفترة حوالي 29معلماً بينهم 20من الذكور و 9إناث ، هذا التحسن الواضح في الخدمات التعلمية الذي كان نتيجة للزيادة السكانية الحاصلة في البلدية حيث بلغ عدد سكان البلدية خلال نفس الفترة ما يقرب من 137,047نسمه خلال سنة 1995 ليوضح الزيادة الكبيرة في عدد السكان داخل المدينة حيث عدد السكان فيها ما يقرب من 45556نسمة خلال فترة 1994م ، هذه الزيادة الزمت الجهات المختصة لزيادة وتنوع الخدمات التعلمية المقدمة للسكان (إحصاء عام لمرحلتي التعليم الأساسي والمتوسط ، 1991، 7-11) .

ولقد تطورت العملية التعليمية كثيراً في مدينة زليتن الأمر الذي ساهم كثيراً في تخفيض نسبة الأمية في المدينة بين السكان التي كانت تبلغ من يقرب من 86.8% من أجمالي عدد سكان المدينة في تلك الفترة لتبلغ في تعدد 2006 ما يقرب من 16.6% من إجمالي عدد السكان هذا الانخفاض كان راجعاً بالدرجة الأولي الانتشار المدارس وكذلك المراكز التعليمية فالمدينة وإمكانية الوصول إليها بالإضافة إلى تحسن المستوى المعيشي **للسكان في المدينة والجدول التالي يوضح الحالة التعليمية وعدد المدارس في مدينة زليتن وعدد الطلاب بالمقارنة بعدد السكان فالمدينة سنة 2020م :**

عدد السكان	289318
عدد الطلاب	62283
عدد المعلمين	11677
عدد المدارس	184

المصدر: مصلحة الأحوال المدينة ومكتب الخدمات التعليمية زليتن

نلاحظ من الجدول السابق ارتفاع كبير في عدد الطلاب في مدينة زليتن في مختلف المراحل التعليمية مقارنة بعدد السكان وكذلك المعلمين فالمدينة إضافة إلى عدد المدارس ، فمن خلال الجدول السابق يتبين أن هنالك ما يقرب من 62283 طالب في مقاعد الدراسة من أجمالي سكان المدينة مقسمين على مختلف المراكز الخدمية فالمدينة والتي تبلغ خمسة مراكز وهي (المركز ـ ماجر ـ ازدو ـ الفرع الشرقي ـ الفرع الغربي) وهذا ما يدل على ارتفاع في عدد الطلاب فالمدينة مقارنة بعدد المدار البالغ عددها 183مدرسة فالمدينة والذي يدل على أكتظاظ الطلاب فالمدارس مما يشكل عبئاً على العملية التعليمية الأمر الذي ينعكس على مخرجات التعليم ، إضافة إلى انخفاض في عدد المعلمين بالمدينة والبالغ عددهم حوالي 11677معلم على مختلف مراحل التعليم المختلفة ، ومن الطبيعي أن يرافق النمو السكاني المرتفع زيادة في عدد الطلاب وهذا ما يستدعي ضغطاً كبيراً على الخدمات التعليمية وتجد المدينة نفسها أمام حاجة ماسة لزيادة عدد المدارس لكي تلبي حاجات المجتمع .

النمو السكاني والخدمات الصحية :

يعتبر مؤشر الصحة من المؤشرات المهمة وتعد الصحة من الخدمات الهامة التي يجب على الحكومات توفيرها للمواطنين والتي تتمثل في توفير المؤسسات الصحية ووجود المستشفيات والمراكز الصحية والمستوصفات والعيادات الخارجية وتوفير الأدوية ، ويوثر النمو السكاني بشكل مباشر أو غير مباشر على الخدمات الصحية . والعديد من المنظمات تعتبر فغي مؤشر الصحة كأحد المؤشرات التي يدل على تقدم المجتمع أو تخلفه بمعنى

يحدد صورة أو ملامح المجتمع والجدول التالي يوضح بعض ملامح الخدمات الصحية في مدينة زليتن :

عدد السكان	289318
عدد الأطباء	431
ممرضين ومساعد ممرض	256
المسعفين	269
فنين المختبرات	71
عدد فنين أشعة	25
صيادلة	69
التخدير	19
غرف العمليات	4
عدد الأسرة	182
تحاليل	161
علاج طبيعي	22
الكادر الإداري (التسيري)	1304
المراكز والوحدات الصحية والعيادات المجمعة	26
عدد المستشفيات	6

المصدر: مصلحة الأحوال المدينة ومكتب الخدمات الصحية زليتن

من الجدول السابق يتبين عدد السكان ومعدل الخدمات الصحية في مدينة زليتن حيث يتضح من بيانات الجدول اختلاف كبير وفوارق بين عدد السكان ومعدل الخدمات الصحية المتوفرة فالمدينة حيث نلاحظ الفرق الكبير بين عدد السكان وعدد المراكز الصحية والمستشفيات بالمدينة إضافة إلى أن هنالك طبيبي واحد لكل 671مواطن من السكان وهذا بالإضافة إلى عدد قد يعتبر صغير جدا مقارنة بعدد السكان وهو عدد المستشفيات البالغ عددها 6 مستشفيات بالمدينة والذي قد يكون ناتج عن نقص الإمكانيات وكذلك نقص الإنفاق من دولة على قطاع الصحة الأمر الذي جعل قطاع الصحة غير قادر على مواكبة التطور والزيادة في عدد السكان .

نتائج البحث :

1. حاول البحث الحالي تقديم صورة واضحة على عدد السكان في مدينة زليتن وتطوره خلال السنوات الأخيرة .

2ـ كشفت الدراسة على زيادة في عدد سكان المدينة خلال السنوات السابقة هذه الزيادة لم تواكبها تطورات واضحة في قطاعات الخدمات في المدينة نتيجة للعديد من العوامل التي منها الظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها البلاد إضافة إلى الظروف التنظيمية والإدارية .

3. كما كشف البحث على زيادة الضغوطات على القطاعات الخدمية في مدينة زليتن الأمر الذي يستدعي تطور واضح في هذه الخدمات لمواكبة هذه التطورات .

4ـ كما أن الخدمات التعليمية بالمدينة تتعرض للعديد من الضغوطات نتيجة لزيادة عدد الطلاب مقارنة بنقص أو عدم مؤائمة عدد المدارس مقارنة بعدد السكان والطلاب بالمدينة .

5. كما كشف البحث عن ضعف في قطاع الخدمات الصحية نتيجة للارتفاع الكبير في عدد السكان حيث لا يوجد بالمدينة سوء 6 مستشفيات وما يقرب من 182سرير و4 غرف عمليات فقط بالمدينة قيد العمل وهذا ما يضع ضغوطات كبيرة على قطاع الخدمات الصحية بالمدينة .

التوصيات :

1. العمل على وضع إستراتيجية مناسبة تتماشى مع الموقع الجغرافي والمكاني للمدينة ومع ما يتلاءم مع مكونات المدينة ومواردها الطبيعية .

2. إيجاد الحلول المناسبة لتوفير الخدمات والمرافق الخدمية للأعداد المتزايدة من السكان بحيث تتناسب مع كافة مكونات المجتمع .

3. تحسين وزيادة الإنفاق على قطاع التعليم ومحاولة التوسع فيه ومده بالتجهيزات الملائمة والتي تواكب الزيادة في عدد السكان وكذلك مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة .

4. زيادة الاهتمام بالخدمات الصحية وتحسين نوعيتها ومحاولة توزيعها بشكل عادل بين مختلف مناطق المدينة.

المراجع :

1. محجوب عطية الفائدي ، التغير الاجتماعي ، ط1 ، منشورات الجامعة المفتوحة ـ طرابلس ، 2000 .

2. على عبد الرزاق جلبي ، علم اجتماع السكان ، بدون ذكر طبعة ، دار النهضة العربية ـ بيروت ، 1984 .

3. مصطفي خلف عبدالجواد ، علم اجتماع السكان ، ط2 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2013 .

4. عبداللطيف شومان ، أثر التغيرات الديموغرافية على التنمية الاقتصادية في ليبيا ، وقائع المؤتمر الوطني حول السكان والتنمية ، أكاديمية الدراسات العليا ، جنزور ، 2004 .

5. عايد طاران ، أثر النمو السكاني على قطاع الخدمات في مدينة المفرق ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد 30(9) ، 2016 .

6. عمران مختار القدار ، الأوضاع الاجتماعية والصحية في مدينة زليتن (1954 ـ 1969) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم زليتن ـ قسم التاريخ ، 2008 .

7. المخطط الشامل لمدينة زليتن1988 ، المملكة الليبية ـ وزارة التخطيط والتنمية .

8. أبوبكر مفتاح التونسي ، الحراك السكاني في مدينة زليتن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، مدرسة العلوم الإنسانية قسم علم الاجتماع ، 2014 .

9. نورما ماك آرثر ، المدخل للإحصاء السكاني ، ترجمت : عبد الحكيم محمد سعيد القيسي ، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل ، 1981 .
10. مجلة الوحدة ، المجلس القومي للثقافة العربية ، شارع فرنسا ، الرباط ، المملكة المغربية ، بدون ذكر سنة
11. حميد فرج الصغير ، تاريخ التعليم في ليبيا من 1551 حتي 2011م ، الطبعة الأولي ، منشورات مكتبة طرابلس العلمية العالمية ، طرابلس 2012م .
12. تقرير الجرد السنوي لمحافظة مصراته ، المملكة الليبية ، وزارة التخطيط والتنمية ، الجزء3 ، متصرفية زليتن .

مجلة التربية الرياضية والعلوم الأخرى